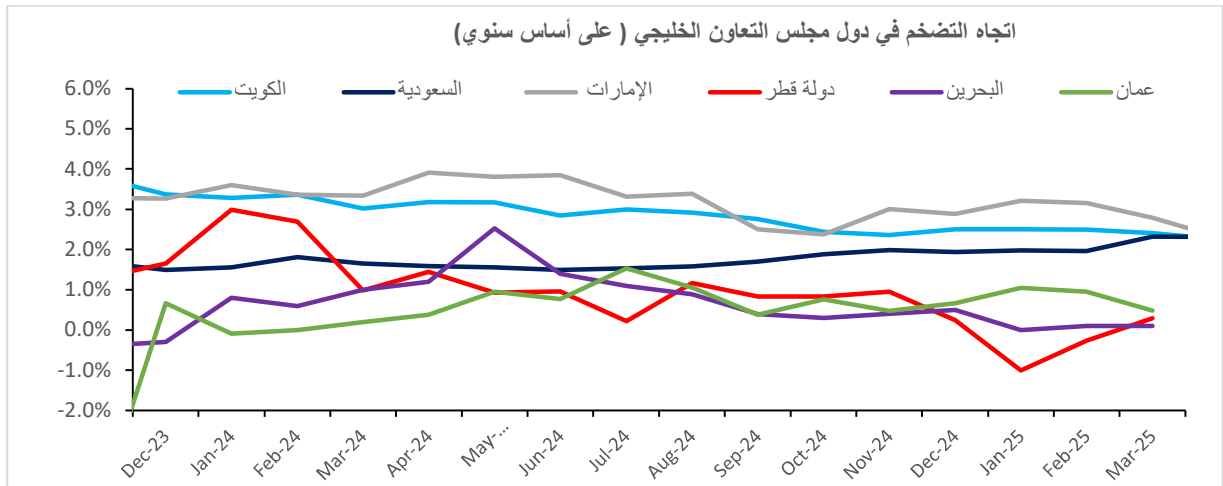


مايو 2025

تقرير كامكو إنفست حول مستجدات التضخم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي

استمرار استقرار الأسعار في الدول الخليجية وسط صدمات التجارة العالمية..

واصلت الدول الخليجية احتواء الضغوط التضخمية خلال الربع الأول من العام 2025، مما يعكس اتجاه المنطقة نحو استقرار الأسعار. ومن بين الدول الست الأعضاء، كانت السعودية والإمارات اللتين سجلتا معدلات تضخم سنوية تجاوزت 2 في المائة في مارس 2025، مما يشير إلى ضعف عام في الضغوط السعيرية. وبالمقارنة مع اتجاهات التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حافظت دول الخليج على أداء جيد، إذ ظلت مستويات الأسعار فيها أقل بكثير من المتوسط الإقليمي. ومن المرجح أن يستمر هذا الفارق حتى نهاية العام، مدعوماً باعتدال أسعار الطاقة، وتوقعات باستقرار نسبي في أسعار الصرف بعد التقلبات التي شهدناها الفترة الماضية، بالإضافة إلى تبني سياسات نقدية حذرة. إلا أنه ما زالت هناك مخاطر قائمة قد تعرقل هذا المسار، أبرزها حالة عدم اليقين المتعلقة بتطور اوضاع التجارة العالمية، خاصة في ظل الرسوم الجمركية التي فرضت مؤخراً، والتي قد تعيد الضغوط التصاعدية على الأسعار، لا سيما في الاقتصادات الأضعف ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.



المصدر: بلومبيرج وبحث كامكو إنفست وصندوق النقد الدولي

وعلى الصعيد العالمي، تلوح بوادر تصاعد ممارسات الحمائية التجارية، خاصة مع زيادة الرسوم الجمركية التي تستهدف اقتصادات ترتبط بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي قد يعرقل الاتجاه التراجعي الذي شهده التضخم خلال العام الماضي. وتشير التقديرات إلى أن الرسوم الأمريكية الجديدة قد ترفع معدل التضخم الأساسي في الولايات المتحدة بما يصل إلى 2.3 نقطة مئوية خلال الاثني عشر شهراً المقبلة. وعلى الرغم من ذلك، واصل التضخم العالمي تراجعاً في العام 2024، مواصلاً الانخفاض الذي بدأ بعد بلوغ مستويات الذروة في العام 2022، وكان من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال العام 2025، بدعم من انخفاض أسعار الطاقة، واستقرار سلاسل الإمدادات، وتحسن البنية اللوجستية. إلا أن أي توجه من الإدارة الأمريكية الجديدة لفرض مزيد من القيود الجمركية قد يفاقم التوتر الذي يتعرض لها النظام التجاري العالمي، ويؤثر سلباً على توقعات النمو والتضخم. وقد يؤدي تبني مثل هذه السياسات إلى ارتفاع التكاليف، وتراجع الإنتاجية، وزيادة الضغوط التضخمية، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على الواردات. وفي المقابل، يعد التقدم المحرز في المحادثات الدبلوماسية مؤخراً من التطورات المشجعة، لا سيما الاتفاق بين الولايات المتحدة والصين على خفض التعريفات الجمركية بنسبة 115 في المائة خلال فترة تمتد 90 يوماً، مما يعزز الآمال في

تهدئة التوترات التجارية.

وفي الولايات المتحدة، تراجعت الضغوط التضخمية في أبريل 2025، إذ انخفض معدل التضخم السنوي إلى 2.3 في المائة مقابل 2.4 في المائة في مارس 2025. ويعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى التغيرات المتوقعة في السياسات التجارية، لا سيما بعد تأجيل أو إلغاء العديد من التعريفات الجمركية الجديدة. كما ساهم تباطؤ نمو أسعار قطاع الخدمات الأمريكي في تهدئة وتيرة التضخم بصفة عامة. إلا أن معنويات المستهلكين في الولايات المتحدة شهدت تراجعاً حاداً، إذ انخفضت بنسبة 32 في المائة خلال الفترة الممتدة ما بين يناير ومارس 2025، في أكبر انخفاض يسجل منذ أكثر من ثلاثة عقود، مما يعكس تنامي حالة عدم اليقين لدى المستهلكين في ظل التطورات السياسية والمشهد التجاري. أما في منطقة اليورو، فقد استقر معدل التضخم عند 2.2 في المائة في أبريل 2025، متجاوزاً هامشياً توقعات السوق. وفي المقابل، ارتفع التضخم الأساسي في المنطقة – الذي يستثني تكاليف العناصر المتقلبة مثل الغذاء والطاقة والكحول والتبغ – إلى 2.7 في المائة في أبريل، مقابل 2.4 في المائة في مارس 2025، مما يشير إلى استمرار ضغوط الأسعار في قطاعي الخدمات والسلع الاستهلاكية.

وعلى مستوى الدول الخليجية، سجلت دبي معدل تضخم سنوي في أبريل 2025، إذ بلغ 2.3 في المائة، بانخفاض هامشي عن 2.8 في المائة المسجلة في مارس 2025. وجاءت السعودية في المرتبة الثانية، مسجلة معدل تضخم بلغ 2.3 في المائة في أبريل 2025. أما في الكويت، فكان التضخم السنوي أكثر اعتدالاً، إذ استقر عند 2.3 في المائة خلال نفس الفترة. وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة، ظل التضخم تحت السيطرة، على خلفية استقرار العملات المرتبطة بالدولار الأمريكي، واستمرار الدعم الحكومي لعدد من القطاعات الرئيسية مثل الطاقة والغذاء والإسكان.

أسعار المواد الغذائية العالمية

أظهرت أسعار الغذاء العالمية نمواً معتدلاً في أبريل 2025، إذ سجل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ارتفاعاً بنسبة 1.0 في المائة على أساس سنوي. وعلى الرغم من هذا الارتفاع، ما يزال المؤشر أدنى بنسبة 7.6 في المائة من مستواه خلال العام السابق، وأقل بما نسبته 20 في المائة من مستوى الذروة المسجل في مارس 2022. وجاء هذا التحسن الطفيف مدفوعاً بصفة رئيسية بتطورات سوق الزيوت النباتية. إذ انخفض مؤشر الفاو لأسعار الزيوت النباتية بنسبة 2.3 في المائة بين مارس وأبريل 2025، متأثراً بالتراجع الكبير في الأسعار العالمية لزييت النخيل، وهو ما انعكس سلباً على أداء المؤشر العام. وقد فاق هذا الانخفاض المكاسب التي سجلتها زيوت نباتية أخرى مثل فول الصويا والكانولا، فيما ظلت أسعار زيت عباد الشمس مستقرة. ويعزى انخفاض أسعار زيت النخيل إلى الزيادة الموسمية في مستويات الإنتاج، إلى جانب استئناف تدفقات الصادرات العالمية من الدول المنتجة الرئيسية في جنوب شرق آسيا.

الكويت

وفقاً للإحصاءات الحكومية الرسمية، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت بنسبة 2.3 في المائة على أساس سنوي في أبريل 2025، ليصل إلى 136.3 نقطة. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة بلغت نسبتها 4.6 في المائة في مجموعة الأغذية والمشروبات، تلتها مجموعة الخدمات والسلع المتنوعة التي سجلت نمواً بنسبة 4.9 في المائة. وسجلت

زيادات ملحوظة في الفئات الفرعية الرئيسية ضمن مجموعة الأغذية، بما في ذلك الحبوب والخبز، واللحوم والدواجن، والأسماك والمأكولات البحرية. كما كان ارتفاع أسعار الأمتعة الشخصية وخدمات التأمين المحرك الأساسي للزيادة في مؤشر مجموعة الخدمات والسلع المتنوعة. وسجل مؤشر الملابس والأحذية نمواً بنسبة 4.1 في المائة على أساس سنوي، لينتهي الشهر مغلقاً عند 144.7 نقطة، في حين سجلت مجموعة التآييث والمعدات والصيانة المنزلية – ذات الثقل الوزني الكبير في سلة مؤشر الأسعار – نمواً بنسبة 3.5 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. أما مجموعة التعليم، فقد شهدت زيادة هامشية بنسبة 0.9 في المائة فقط، مما يعكس استمرار الدعم الحكومي وثبات الرسوم الدراسية.

في المقابل، سجل مؤشر النقل – الذي يشكل 7.5 في المائة من الثقل الوزني في سلة مؤشر الأسعار – انكماشاً بنسبة 1.1 في المائة على أساس سنوي، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى انخفاض أسعار السيارات وتراجع التكاليف التشغيلية للنقل الشخصي. وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت بنسبة هامشية بلغت 0.1 في المائة في أبريل 2025 مقارنة بشهر مارس. وسجلت مجموعة الأغذية والمشروبات زيادة شهرية قدرها 0.6 في المائة، في حين حافظت خدمات الإسكان – التي تمثل أكبر عنصر من حيث الثقل الوزني في المؤشر – على استقرارها دون تغيير عند 0.0 في المائة، ما ساهم في توازن الأسعار بصفة عامة.

مؤشر أسعار المستهلك		فعلي					التوقعات
النسبة المئوية على أساس سنوي		2021	2022	2023	2024	2025	2026
البحرين		-0.6%	3.6%	0.1%	0.9%	1.0%	1.5%
الكويت		3.4%	4.0%	3.6%	2.9%	2.5%	2.2%
عمان		1.7%	2.5%	1.0%	0.6%	1.5%	2.0%
قطر		2.3%	5.0%	3.1%	1.1%	1.2%	1.4%
السعودية		3.1%	2.5%	2.3%	1.7%	2.0%	2.0%
الإمارات		-0.1%	4.8%	1.6%	1.7%	2.1%	2.0%
دول مجلس التعاون الخليجي		2.2%	3.3%	2.2%	1.6%	1.9%	1.9%
الدول العربية		8.4%	8.6%	10.6%	11.4%	7.7%	5.7%

المصدر: بلومبيرج وصندوق النقد الدولي وبحوث كامكو إنفست

السعودية

في أبريل 2025، ارتفع معدل التضخم في السعودية إلى 2.3 في المائة على أساس سنوي، متجاوزاً قليلاً المستوى المستهدف الذي حدده البنك المركزي السعودي والبالغ 2 في المائة. وجاء هذا الارتفاع بصفة رئيسية نتيجة لزيادة بنسبة 6.8 في المائة في مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى، والتي تشكل المكون الاثقل وزناً في المؤشر.

ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع الإيجارات بنسبة 8.1 في المائة، بزيادة ملموسة بلغت نسبتها 11.9 في المائة في أسعار إيجارات الشقق على أساس سنوي. كما شهدت أسعار الأغذية والمشروبات ارتفاعاً معتدلاً بنسبة 2.2 في المائة، بدافع رئيسي من ارتفاع أسعار الخضروات بنسبة 9.4 في المائة. كما ارتفع مؤشر السلع والخدمات الشخصية بنسبة 3.5 في المائة على أساس سنوي، مدفوعاً بصفة رئيسية بالقفزة الهائلة التي شهدتها أسعار المجوهرات والساعات والتحف الثمينة التي ارتفعت بنسبة 21.9 في المائة. كما سجلت مجموعة المطاعم والفنادق زيادة في الأسعار بنسبة 2.0 في المائة،

مع انعكاس ارتفاع تكاليف خدمات التمويل والضيافة. وعلى النقيض من ذلك، تراجع أسعار مجموعة المفروشات والمعدات المنزلية بنسبة 1.8 في المائة، متأثرة بانخفاض بنسبة 3.5 في المائة في أسعار الأثاث وأغطية الأرضيات. كما انخفض مؤشر الملابس والأحذية بنسبة 1.2 في المائة، نتيجة لتراجع أسعار الملابس الجاهزة بنسبة 2.1 في المائة. وبالمثل، انخفضت مجموعة النقل بنسبة 1.0 في المائة، متأثرة بتراجع أسعار السيارات بنسبة 1.8 في المائة.

الإمارات

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في دبي بنسبة 2.3 في المائة على أساس سنوي في أبريل 2025، منخفضاً قليلاً عن الزيادة التي بلغت 2.8 في المائة في مارس 2025. وسجلت مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء والغاز، التي تمثل المكون ذي الثقل الوزني الأكبر في مؤشر أسعار المستهلكين في دبي، زيادة شهرية كبيرة بلغت نسبتها 7.0 في المائة، مما أثر بشكل ملحوظ على التضخم العام. وسجلت مجموعة الرعاية الصحية ارتفاعاً بنسبة 3.0 في المائة على أساس سنوي، مقابل 3.1 في المائة في مارس 2025. في المقابل، تراجع تضخم مجموعة النقل، ثاني أكبر فئة من حيث الثقل الوزني، بنسبة 7.6 في المائة على أساس سنوي في أبريل، بعد تراجع بنسبة 3.3 في المائة في مارس، مما ساهم في الضغط على معدل التضخم الأساسي وأدى إلى تراجعته. وبصفة عامة، شهدت أربع مجموعات فرعية فقط من أصل اثنتي عشرة انخفاضاً سنوياً في دبي خلال شهر أبريل 2025. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يبلغ متوسط التضخم في الإمارات 2.1 في المائة في العام 2025، مرتفعاً من 1.7 في المائة في العام 2024، على أن يتراجع التضخم هامشياً إلى 2.0 في المائة في العام 2026، مع استمرار استقرار ديناميكيات الأسعار.

قطر

سجل مؤشر أسعار المستهلكين في قطر ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.3 في المائة على أساس سنوي في مارس 2025، ليصل المؤشر إلى 107 نقطة. ويعزى هذا التضخم المعتدل إلى انخفاض أسعار أربع من بين إحدى عشرة مجموعة فرعية من مكونات المؤشر، مما ساهم في تعويض ارتفاع الأسعار في مجموعات أخرى. وشهدت مجموعة الأغذية والمشروبات تراجعاً بنسبة 0.6 في المائة على أساس سنوي، كما انخفضت مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء والغاز بشكل ملحوظ بنسبة 5.0 في المائة. في المقابل، سجلت مجموعة الاتصالات ارتفاعاً هائلاً بنسبة 12.9 في المائة، تلتها زيادات معتدلة في التعليم (بنسبة 1.7 في المائة) والنقل (بنسبة 0.4 في المائة). وعلى أساس شهري، انخفض مؤشر أسعار المستهلكين في قطر بنسبة 0.8 في المائة في مارس 2025. وتاريخياً، بلغ متوسط التضخم الشهري في قطر 0.09 في المائة خلال الفترة الممتدة بين 2009 حتى 2024، مع تسجيل أعلى معدل شهري بلغ 1.59 في المائة في ديسمبر 2023، وأدنى مستوى عند -2.6 في المائة في يناير 2022. وسجلت مجموعة الاتصالات أكبر زيادة شهرية في مارس 2025 (بنسبة 8.8 في المائة)، بينما شهدت مجموعة الترفيه والثقافة أكبر انخفاض شهري بنسبة 3.2 في المائة.

البحرين

في البحرين، ظل معدل التضخم السنوي مستقراً إلى حد كبير في مارس 2025، مسجلاً زيادة هامشية بنسبة 0.1 في المائة على أساس سنوي، لينتهي مؤشر أسعار المستهلكين الشهر مغلقاً عند 101.3 نقطة. وعلى أساس شهري، تراجع المؤشر بنسبة 0.2 في المائة، مما يجعل البحرين الدولة الأقل تضخماً بين الدول الخليجية خلال هذا الشهر. وجاءت هذه القراءة الضعيفة للتضخم نتيجة لانخفاض أسعار خمس من أصل اثنتي عشرة مجموعة فرعية ضمن سلة مؤشر أسعار المستهلكين. وسجلت أبرز التراجعات في مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء بنسبة 6.7 في المائة، والترفيه والثقافة بنسبة 7.3 في المائة، والصحة بنسبة 1.9 في المائة، بالإضافة إلى انخفاض بنسبة 1.7 في المائة في أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية. في المقابل، شهدت فئات محدودة زيادات في الأسعار، من أبرزها المجموعة الفرعية للاتصالات التي ارتفعت بنسبة 3.2 في المائة على أساس سنوي. وبالنظر إلى التوقعات، يقدر صندوق النقد الدولي أن يبلغ متوسط التضخم في البحرين 1.0 في المائة فقط خلال العام 2025، وهو الأدنى بين الدول الخليجية، تليها قطر وعمان بنسبة 1.2 في المائة و1.5 في المائة، على التوالي.

عمان

ارتفع معدل التضخم في عمان بوتيرة معتدلة بلغت 0.5 في المائة في مارس 2025، متراجعاً من 0.9 في المائة في فبراير، مما يعكس استقراراً واسع النطاق في أسعار السلع والخدمات الأساسية. ووفقاً للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، جاءت أكبر الزيادات في فئة السلع والخدمات المتنوعة (بنسبة 6.1 في المائة)، تلتها مجموعة الصحة (بنسبة 3.2 في المائة)، ثم النقل (بنسبة 1.8 في المائة). في المقابل، تراجع مؤشر الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 0.7 في المائة على أساس سنوي، مدفوعاً بانخفاض حاد في أسعار الخضروات بنسبة 10.2 في المائة، إلى جانب انخفاض أسعار المأكولات البحرية بنسبة 7.0 في المائة. وتعزى مستويات التضخم المنخفضة في عمان، والتي تعد من أدنى المعدلات على مستوى الدول الخليجية إلى السياسات المالية المنضبطة وتوسع الصادرات غير النفطية. وعلى أساس شهري، انكمش معدل التضخم بنسبة 0.4 في المائة في مارس مقارنة بشهر فبراير 2025.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقبل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست